أي تحديد التسوية النهائية ومن ثم التفاوض حول طريقة الوصول اليها

عملية السلام وصلت الى نهايتها والمطلوب الآن نهج مختلف يبدأ من النهاية

■ من المحتمل ان يكون من المتأخر جدا محاولة التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين في الاطار الحالي للسعي للتسوية. الطرق التي جربتها الأطراف حتى الآن وبدا للحظة أنها ستنجح ـ فشلت. عملية السلام التي بدأت في هزة أحدثتها الانتفاضة الاولى قبل عشرين سنة وصلت الى نهايتها على ما يبدو.

عدد كبير من الفلسطينيين، وكذلك من الاسرائيليين، يُقدرون بأن هذه الايام هي اسوأ المراحل التي مر بها الصراع. الصراع العنيف بين فتح وحماس ليس جيدا لاسرائيل. الناطقون الفلسطينيون يرفضون بشدة كل من يحاول اعتبار الوضع عندهم حربا أهلية. هناك من يعتبرون ذلك «حرب الاجهزة» وهو تعريف أكثر دقة.

بعد اللقاء الاستعراضي بين ايهود اولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قبل اسبوعين، قال أحد الصحافيين الفلسطينيين انه قد أصبح واضحا له الآن أنه لا يوجد خلاف بين الفصائل الفلسطينية المتنازعة في مسألة واحدة: كلهم يُجمعون على أن دولة اسرائيل لا تريد السلام. نتائج لقاء اولمرت ـ أبو مازن كانت بالنسبة للمتحدثين الفلسطينيين برهانا جيدا على ذلك. لم يتم اطلاق سراح سجناء فلسطينيين، ولا تسهيلات على الحواجز. فما الذي حدث اذا؟ صدور بيان عن اقامة مستوطنة جديدة شمالي غور الاردن (هذا الخبر الذي حظي بنشر بارز في وسائل الاعلام العربية) واجتياح عسكري لرام الله قُتل فيه مواطنون عرب.

في نظرة الى الوراء وفي ذكاء ما بعد الفعل، يمكن تحديد ما الذي تسبب في سياق ما حدث بالفشل المؤلم جدا لعملية السلام. الطريقة ـ السير للتسوية على مراحل من دون تحديد الهدف النهائي ـ لم تنجح. المشكلة لم تكن في المراحل وانما الى أين تفضي. وعليه في كل مرحلة من مراحل العملية السياسية حاول كل طرف تحسين مواقفه قبل المرحلة التالية وفي اتجاه الهدف النهائي المريح له.

على سبيل المثال موضوع القدس. لم تتحدد ماهية التسوية الدائمة في القدس، ولذلك بذلت حكومات اسرائيل كل جهودها لتعزيز الوجود اليهودي في شرقي المدينة. الفلسطينيون من ناحيتهم حاولوا منع ذلك وترسيخ وجودهم في المدينة. حكومات اسرائيل بنت أحياء يهودية في شرقي المدينة وأبعدت العرب من خلال تجريدهم من حقوق الاقامة في المدينة. السلطة الفلسطينية أبدت معارضة وأطلقت على ذلك «التنظيف العرقي» وحركت مؤسسات وطنية مثل بيت الشرق، ودعا ياسر عرفات المليون شهيد للسير نحو القدس.

النتيجة في موضوع القدس مثلما هي في المسائل الاخرى كانت النكوص الى الوراء بدلا من التقدم نحو التسوية. المجابهة تصاعدت فقط. الفترة التي تم فيها التوصل الى الاتفاق حول مراحل العملية السياسية تحولت الى فترة اسوأ من تلك التي لم يكن فيها اتفاق بالمرة.

الاستنتاج واضح. يتوجب تحديد أهداف التسوية الدائمة قبل كل شيء. وبعد ذلك فقط اجراء المفاوضات حول طريقة الوصول الى هذه الأهداف. يجب أن يقرروا أولا، على سبيل المثال، في شرقي القدس أن تكون هناك عاصمة فلسطينية، ومن بعد ذلك اجراء المفاوضات حول طريقة تطبيق هذا التوجه في ظل الواقع القائم في المدينة. مثل هذه الخطوة السياسية ليست ملائمة لقيادة حماس الايديولوجية ربما، ولكنها ملائمة لاغلبية ناخبي حماس المستعدين للتسوية ولكنهم نفروا من نهج اوسلو السابق ونهج خريطة الطريق الحالي.

قائد حماس، خالد مشعل، قال قبل ايام قلائل ان حركته لا تغلق أي طريق سياسي بسبب حقيقة بسيطة وهي أن هذا الطريق السياسي غير قائم الآن. هو مُحق فيما قال. حتى يكون هناك طريق سياسي يتوجب ان يكون هناك أكثر من مجرد القلق لنسيج الحياة الفلسطيني (هذا ما يطلقه جهاز الدفاع الاسرائيلي على التسهيلات المختلفة)، ومن الوعود بتفكيك البؤر الاستيطانية. يتوجب الاتفاق حول نهاية العملية التي تقوم فيها دولة فلسطينية في حدود 1967 المعدلة، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها. من دون ذلك لن يحدث أي شيء.

عناصر من حركة حماس يحرسون شوارع غزة

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2007/1/8

في ظروف اسرائيل «الحرب ليست معفاة من السياسة»

على العسكريين والامنيين الاسرائيليين التعلم من اخطائهم والرجوع الى القيادة العليا في الكثير من القرارات

■ كارل فون كلاوزفتس، كبير المفكرين العسكريين والأمنيين، معروف أساسا بقوله ان «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى»، وهو قول سار حتى بوابة اسرائيل وعندها توقف. في الظروف السياسية والامنية لاسرائيل، لا يمكن احداث فصل مطلق بين مرحلة السياسية ومرحلة القتال.

في دول العالم، التي قال فيها كلاوزفتس ما قال، يوجد بالفعل فصل مطلق بين المرحلة السياسية والمرحلة القتالية، ففي اثناء ادارة الحرب يوجد اعتبار واحد فقط ـ كيف يمكن ضمان الحسم العسكري السريع والقاطع. الاعتبارات السياسية تكاد لا تكون تقلق القيادة المسؤولة عن ادارة القتال. هذا الترف لا يوجد لدى اسرائيل ـ فلم تكن هناك حرب واحدة في الستين سنة الاخيرة في الصراع ، كان لنا فيها حرية عمل عسكرية مطلقة، وكنا معفيين من الدراسة المسبقة لكل خطوة وكل فعل عسكري لاثاره السياسية.

عدتُ وتأملتُ في هذا الواقع، عندما قامت قوة بمهمة عسكرية في رام الله، بهدف اعتقال مخرب مطلوب، بينما يقلع رئيس الوزراء لعقد لقاء قمة مع الرئيس المصري. رام الله هي عاصمة السلطة الفلسطينية، تلك السلطة التي ترغب اسرائيل في اعلاء مكانتها، وتسعى الى تعزيز هذه المكانة حيال حكومة حماس في غزة. وحتى لو لم يكن هذا في يوم لقاء قمة في شرم الشيخ، فقد كان ينبغي طرح عملية القوة في بحث خاص مع وزير الدفاع ورئيس الوزراء. ومحظور ان يتم قرار باعتقال مطلوب (حتى لو لم تتعقد العملية) من القيادة الميدانية. والنتيجة ـ تشويش الاجواء في لقاء القمة، وآثار على مكانة ابو مازن.

لنأخذ مثالا آخر. قبل نحو ستة اشهر اختطف مقاتلو حزب الله جنديين من الجيش الاسرائيلي، كانا في دورية ميدانية على طول الجدار في المكان. أحد ما، في قيادة عسكرية منخفضة نسبيا، أمر دبابة اسرائيلية باجتياز خط الحدود والدخول في الاراضي اللبنانية، في محاولة لايجاد الخاطفين الذين انسحبوا الى اعماق المنطقة. ادخال الدبابة وتورطها الميداني هما اللذان ادخلا اسرائيل في حرب لبنان الثانية. لا الحكومة، لا رئيس الوزراء ولا حتى وزير الدفاع كان لهم دور في هذا القرار المحلي.

في جهاز الامن كان هناك تقليد لعقد جلسة اسبوعية كان يعرض فيها جنرالات هيئة الاركان على وزير الدفاع سلسلة من «العمليات والهجمات» التي تستدعي مصادقة الوزير، وجزء من القائمة يحتاج أيضا الى مصادقة رئيس الوزراء. في هذا المحفل يجري النظر في الامور من زاوية نظر شاملة ومسؤولة.

وبالمقابل، توجد كل تلك العمليات الجارية وغير المخططة مسبقا. تلك التي لا تندرج في المداولات الاسبوعية مع الوزير. القرارات بشأنها، مثلما رأينا في المثالين أعلاه، تتخذ، كعمل يومي، على مستوى عسكري متدن أكثر، لا يشارك في الترددات، الحساسيات والاعتبارات السياسية.

يخيل لي ان لا مفر. لا يمكننا ان نسمح لانفسنا المرة تلو الاخرى بورطات لا حاجة لها. مهم سحب صلاحية القرار في الكثير من الحالات، ورفعها الى المستوى القيادي الأعلى. نقترح على رئيس الوزراء ووزير الدفاع ان يشكلا على عجل لجنة على مستوى عال تدرس الموضوع وتوصي بمجالات الصلاحية والقرار لكل مستوى ومستوى في الجهاز.

في ظروف اسرائيل، «الحرب ليست معفية من السياسة». جدير أن نتذكر هذا جيدا جدا.

شلومو غازيت
رئيس شعبة الاستخبارات الاسبق
(معاريف) 2007/1/8

من الأفضل ان يكون أيلون رئيسا لحزب العمل وباراك وزيرا للدفاع كما يليق به

ايهود باراك

■ في «زوربا اليوناني» الذي أعده كازنتزاكيس تشاجرت النسوة على ممتلكات الأرملة وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة بين الحياة والموت. لحزب العمل زعيم حي أو أنه يعتبر حيا يكافح على مكانته في حزبه، والى جانب ذلك يقوم على الأقل وفقا للجدول الزمني، بكل ما يفترض بوزير الدفاع ان يفعله: يشارك في المداولات ويخرج الى الجولات الميدانية وما الى ذلك من فعاليات. وعلى الرغم من ذلك تدور المعركة حول قيادة حزب العمل على افتراض أن عمير بيرتس هو ما كان. لا جدوى من اعداد الخطط لاقالته: فقد أصبح مُقالا.

وفقا لما يظهر الآن سيُطالَب اعضاء حزب العمل والمنتسبين اليه بالاختيار بين اربعة: عامي ايلون، ايهود باراك، افوير بينيس وعمير بيرتس. الصراع الحقيقي سيكون على ما يبدو بين ايلون وباراك، بين الأدميرال وبين الجنرال. الأوراق التي ستُلقى في صناديق الانتخابات ستكون على منصب رئيس حزب العمل، ولكنها في حقيقة الأمر ستكون على منصب وزير الدفاع. هذه هي المرة الاولى التي يُطالَب فيها اعضاء حزب في اسرائيل باختيار وزير الدفاع في الحكومة.

الازدواجية تثير البلبلة. اختيار زعيم للحزب هو شيء واختيار وزير الدفاع هو شيء آخر. كما برهنت فترة خدمة عمير بيرتس العرجاء في وزارة الدفاع في تل ابيب، النجاح ليس مضمونا في مجال الدفاع والأمن لكل من يعمل في السياسة.

عامي ايلون يعتبر أحد الاشخاص النزيهين جدا في المنظومة السياسية. استقامته وُضعت على محك غير بسيط عندما عُين بعد مقتل رابين رئيسا «للشاباك». «الشاباك» كان الجهاز الأكثر دهاء بين الاجهزة الأمنية. هذا الجهاز عاش فوق القانون لعشرات السنين: المشبوهون ماتوا خلال التحقيق، والقضاة والنيابة العامة تعرضوا للخداع على يده. ايلون نهض وكافح هذه الظاهرة، وقام بذلك رغم ان «الشاباك» تحت قيادته كان يخوض في نفس الوقت صراعا مريرا ضد ارهاب الانتحاريين.

استقامة ايلون هي ذخر هام لحزبه. وهي هامة خصوصا في هذه الايام حيث يسود شعور عام بأن كل الساحة الجماهيرية فاسدة. ايلون قد ينجح في الموقع الذي فشل فيه متسناع: محاولة عرض حزب نقي على الجمهور.

ايهود باراك قوبل بحماسة هائلة عندما خاض المنافسة على رئاسة الوزراء في عام 1999، إلا ان خيبة الأمل تناسبت مع هذه الدرجة العالية من الحماسة، ومن بعدها جاء الغضب الكبير. لا غرابة اذا أنه اختار التوجه الى الخارج بعد هزيمته عام 2001، لقد بدا في حينه أن البلاد قد لفظته.

خلال السنوات الست التي مرت منذئذ لم يتغير باراك. الاشخاص لا يتغيرون في هذا العمر. هو ما زال نفس المراقب الموهوب واللامع والفطن الذي يعرف كيف يحلل الوضع السياسي والأمني أفضل من أي شخص آخر، ولكنه لا يمتلك الصبر والقدرة على التحاور وقدرا كافيا من التفهم للناس والاشخاص حتى يُغير هذا الوضع بصورة ايجابية. عقله كبير ويده قصيرة.

وبالرغم من ذلك ليس هناك بين المرشحين اليوم شخص يفهم مثله ويماثله تجربة في مجال الأمن والدفاع. لا بيرتس ولا بينيس ولا حتى ايلون الذي قاد سلاح البحرية و«الشاباك»، اللذين هما جهازان صغيران نسبيا وأشبه بالفقاعات. يتوجب أن نذكر أن وزير الدفاع في الحكومة الحالية ملزم بأداء دوره مرتين: مرة من اجل نفسه ومرة من اجل ما ينقص ايهود اولمرت في هذا المجال. اوفير بينيس ابتدع فكرة قد تنطوي على المنطق ربما: الفصل بين رئيس حزب العمل وبين منصب وزير الدفاع. بينيس طرح الاقتراح لدوافعه الخاصة، ولكن من الممكن تطبيقه: عامي ايلون يقود حزب العمل. سيكون بامكانه أن يفعل ذلك باستقامة ونزاهة وايمان وتركيز على المسائل الاجتماعية على نهج بارفرمان. ايهود باراك يكون وزيرا للدفاع وينشغل في القضايا الأمنية، وربما يأتينا بعض الارتياح أخيرا منه.

ناحوم برنياع
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/8

كثير من الاسرائيليين يتصورون ان الجدار الأمني يستطيع صد الفلسطينيين عن محاولات ضرب العمق الاسرائيلي لكن هذا التصور مخطئ يجب تغييره

■ للجدار الأمني في الضفة الغربية وغزة مهمة رئيسية في النجاح الأمني المهم الوحيد عندنا في السنين الأخيرة ـ القضاء على القدرة العامة للمخربين على تفجير أنفسهم في مدننا. لكن الجدار يتحول عند كثيرين من مُركب تكتيكي الى استراتيجية عامة، والى تصور. على حسب التصور، ليس الجدار وقاء من خطر المخربين المنتحرين فقط، بل من جميع المشكلات الأمنية: إن الجدار وتراجعنا خلفه سيحددان الحدود ويقضيان في الواقع على النزاع مع الفلسطينيين.

ولكن كما كانت الحال مع «خط بارليف»، يقوم التصور على وهم. ينبغي أن نتخلص منه، قبل أن تنفجر نتائجه في وجوهنا انفجارا عظيما.

وُلد الجدار كتصور في أعقاب «النجاح» الذي نسبه كثيرون الى الانسحاب الأحادي من لبنان. زُعم أن ذاك اجراء لامع، نجح في تعويق حزب الله وجاء بالشرعية الدولية. وُلد تنفيذ الانفصال والتخطيط للانطواء كمحاولة للربط بين العملية الأحادية في لبنان وبين كف دخول المخربين بواسطة الجدار. بيد أن هذا التصور مخطئ من أساسه، سواء في مركباته أو في الربط بينها برباط قاس.

تبين ان الانسحاب الأحادي لم يحل حزب الله، بل جعل له يدا حرة ليتسلح على نحو لا سابقة له ولينتشر حتى الحدود. وجعلت «الشرعية الدولية» كل عملية للجيش الاسرائيلي وراء الحدود أكثر اشكالية من الناحية الدبلوماسية. كانت حرب لبنان الثانية الثمرة العفنة للتصرف الأحادي.

وفيما يتعلق بقدرات الجدار، تم تفسيرها على نحو مخطئ تماما: يعمل الجدار فقط لأنه آخر خط دفاعي، وليس الاول. انه حاجز مادي وأداة سيطرة على حركة الناس، لكن فائدته تنبع من سيطرتنا على عمق المنطقة. إن وجود القوات الاسرائيلية والمستوطنات اليهودية في أنحاء الضفة الغربية يعنيان سيطرة على المنطقة، بحيث لا توجد مناطق معروفة يستطيع المخربون فيها التحرك بحرية واقامة بنى تحتية. انهم يضطرون الى الاختباء في القصبات وفي مخيمات اللاجئين، وهم هناك ايضا مُعرضون للقدرات الاستخبارية والتنفيذية للجيش الاسرائيلي. ونتيجة ذلك أنه يصل الى الجدار بقايا جهود المخربين، وتتكسر هناك في الأكثر.

في غزة ولّد الانفصال ربطا فاسدا بين الأحادية والجدار وواقع مخالف تماما. يرى المخربون هدم المستوطنات والانسحاب الأحادي هربا. انهم يُعدون من وراء الجدار بنى تحتية وخططا من غير وجودنا ذي الأهمية. لم يعد الجيش الاسرائيلي الآن قادرا على وقف صواريخ القسام، ولا يصعب أن نصف ما يُعده المخربون تحت غطاء وقف اطلاق النار الذي أُعطي لهم.

ان الموازنة بين الحلبات تتحدث من تلقاء نفسها. من غزة ومن لبنان أطلقوا صواريخ على مدننا وخرجوا لاختطافات جنود لم يوجدوا حتى اليوم. وفي الضفة الغربية يصعب على المخربين إحداث تهديد صواريخ لرعناتا، وتل ابيب وريشون لتسيون. عندما اختطف الفتى الياهو أوشري في الضفة وقُتل، وجدت قوات الأمن جثته واعتقلت خلية المخربين في خلال ايام.

لكن المنعة لن تبقى أبدا: يحاول الفلسطينيون استنساخ نجاحاتهم في الحلبات الاخرى في الضفة الغربية. أصبح قد اعتقل نشطاء من فتح حاولوا اطلاق صواريخ من طولكرم على مركز البلاد، ويُحذر رئيس «الشاباك» أنه منذ الانفصال يجري في شمال الضفة التمكين لـ «دولة الجهاد». أسهم الجدار في وقف المخربين، لكن الخطر المتزايد الآن سيكون من الصواريخ ومن الملاجىء.

من الحيوي أن نستمر بل ان نزيد السيطرة في يهودا والسامرة عمقا اذا أردنا الاستعداد للخطر القادم، لا لذاك السابق.

د. أوفير هعبري
عضو في معهد الفلسفة والسياسة والدين في «مركز شاليم» في القدس
(يديعوت احرونوت) 2007/1/8

بعد فشل كل النظريات التي تُقدم الاقتصاد أو الأمن أو الدمقرطة عليه يجب السعي الى السلام مع محاولة إدخال العناصر الاجتماعية والاقتصادية

■ كلنا نريد السلام. المشكلة المركزية هي أننا نرى في السلام نتيجة لمجريات اخرى، ولا نتعامل معه كعامل مستقل يمكنه أن يحرك المجريات.

هناك من يعتقدون مثل الرئيس بوش ان الدمقرطة تعتبر شرطا للسلام. هذه النظرية ترتكز على المنطق القائل انه اذا كان بنو البشر أحرارا فسيختارون السلام. ربما يكون الواقع قد أغرق هذه النظرية وطمسها. في افغانستان والعراق أقام الامريكيون أنظمة ديمقراطية بالفعل، ولكن الارهاب هناك أكثر فلتانا مما كان عليه في الماضي. هذا الأمر صحيح ايضا بالنسبة لمنطقتنا. في لبنان والسلطة الفلسطينية جرت انتخابات حرة، أما في مصر والاردن فالانظمة القائمة ليست حرة. وأين يسود السلام؟ السلام قائم تحديدا بين اسرائيل وبين الانظمة غير الديمقراطية. أما في الديمقراطيات الاخرى فتسود الحرب والارهاب. من هنا يمكن القول أن نظرية تقديم الديمقراطية على السلام لم تنجح على محك الواقع.

في اسرائيل يعتقد الكثيرون ان الأمن يجب أن يكون شرطا لصنع السلام. هنا ايضا لا يتساوق الواقع التاريخي مع هذه النظرية. تحقيق الأمن النسبي في مواجهة لبنان والسلطة الفلسطينية لم يفض الى السلام. من الناحية الاخرى نما السلام مع مصر وازدهر إثر حرب يوم الغفران، أي، في ظل وضع غياب الأمن وانعدامه، الامر الذي أدى في نهاية المطاف الى توفير هذا الأمن في مواجهة مصر. منذ التوصل الى اتفاق السلام مع مصر لم يُقتل أي جندي اسرائيلي على الحدود المصرية. من هنا يمكن القول ان نظرية الأمن قبل السلام ليست صحيحة.

هناك من يقولون بأنه طالما أن الاقتصاد هو عامل حاسم في سلوك الرأي العام، فان التنمية الاقتصادية قد تقود الى السلام، رغم ان هناك منطقا داخليا في هذه النظرية، إلا ان تطبيقها صعب لانه ليس من الممكن توفير التنمية الاقتصادية من دون توفر السلام. عندما تحدث مجابهة لا يكون هناك تعاون اقليمي، الأمر الذي يدفع القطاع الخاص والدولي الى الامتناع عن الاستثمار في المنطقة التي يسودها الصراع. وعليه نقول مرة اخرى ان النظرية التي تُقدم الاقتصاد على السلام لم تبرهن على نفسها.

وما الذي يتوجب علينا ان نستنتجه من ذلك؟ عندما نرغب في التوصل الى الازدهار والأمن يتوجب علينا ان نُسرع العملية السلمية مع جيراننا السوريين والفلسطينيين وان لا نشترط ذلك بشروط ومطالب غير واقعية ترتبط بالدمقرطة والأمن والاقتصاد. اذا كنا نرغب في المبادرة الى عملية سلمية يتوجب علينا أن نتبع نهجا مدمجا ينطوي على عناصر التعايش والتنمية الاقتصادية والأمن والدبلوماسية وبلورة اصلاح يفضي الى صنع السلام ونقل العملية السلمية من النظام المركزي الى المجتمع المدني وحتى الى الحكم المحلي.

على السلام الحديث العصري ان يؤثر على مواقف المجتمعات في خضم الصراع. ولأنه لا يمكن فرض السلام بالقوة يتوجب علينا ان نحاول التأثير على دافعية المجتمعات للخروج من دائرة الصراع. هذا الامر يستوجب ابتداع عملية تدريجية من ثقافة السلام والعلاقات العامة من اجل السلام والتنمية الاقتصادية الاقليمية والدبلوماسية الخلاقة. ليس هناك شك أن هذه المجريات والخطوات يجب أن تبدأ بمبادرة سلمية. لا الدمقرطة ولا الأمن ولا الاقتصاد ـ السلام يأتي أولا!.

أوري سفير
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/8

باراك أعلن عن نيته المنافسة على رئاسة حزب العمل لكنه لن ينتهي عند ذلك بل انه طامح الى رئاسة حكومة اسرائيل

■ بعد ساعات معدودة من اعلان ايهود باراك عن نيته المنافسة على رئاسة حزب العمل، خرج في جنازة رفكا بورغ، أم ابراهام. لا في مؤتمر صحافي، ولا مقابلات اعلامية، ومن دون ضجة ودوي، ولا لفتة انسانية لمن كان مرة عدوا مرا، وأصبح اليوم أحد مؤيديه.

عندما جاء هذا بموازاة الرسالة المليئة بالتواضع التي أرسلها باراك أمس الى الأمين العام لحزب العمل، التي يتندم فيها على خطايا ولايته الاولى ويعد بألا يكرر اخطاء الماضي، فان هذا يثير الفضول بالتأكيد.

ولكن هلم لا نربك أنفسنا: ان احتمال ان يكون باراك قد تغير تغيرا شخصيا ليس كبيرا حقا. المعقول أكثر أنه أصبح مصغيا لمستشاريه ـ وليس هذا شيئا يمكن الاقلال من أهميته عندما يكون الحديث عن باراك. ان حقيقة أن أناسا مثل ابراهام بورغ، وعوزي برعام، وموشيه شاحل وشمعون شيبس، وهم الذين لم يكن في الامكان حتى المدة الأخيرة ذكر اسمه بقربهم من غير أن تخاطر بنفسك، يتجولون بين القنوات الاعلامية ويُهيئون النفوس لباراك ـ تشهد بأن أحدا ما هنا قد قام بعمل جيد. على أية حال لا يوجد أي سبب يدعو الى المفاجأة. كانت عودة باراك مسألة وقت فقط. في واقع الامر، منذ أن أزال ترشحه وأيد شمعون بيريس قبل سنتين، انتظرنا عودة انطلاقة حبة الكرز، الى اللحظة التي ينضج فيها كل شيء، والى لحظة اخرى من القرار.

السؤال هو، لماذا أمس الاول بالذات. ما هي تلك الظروف التي جعلت باراك ينتهي الى حسم في هذا الوقت خاصة. يوجد لهذا أكثر من سبب. من الواضح قبل كل شيء أنه لم يكن في الامكان الاستمرار في الطلب الى الناس أن ينتسبوا الى حزب العمل، هم وأبناء عائلاتهم، من غير أن يُبدي باراك استعدادا للمضي حتى النهاية. وكم يمكن مد القرار، وبعد ثلاثة اسابيع ستنتهي حملة الانتساب؟.

وقضية اخرى هي استطلاعات الرأي. بيّن استطلاع مينا تسيمح الذي نشر نهاية الاسبوع ان باراك في نقطة بداية حسنة، وذلك في الأساس قياسا الى استطلاع سابق. على حسب المعطيات يتبين ان باراك ينتظره الكثير من العمل، وأنه تنتظره معركة غير سهلة مع عامي أيلون. ولكن لا يمكن البدء في العمل بجدية من غير الاعلان عن المنافسة.

ويوجد ايضا الالتزام لفؤاد بن اليعازر، الذي خرج في نهاية الاسبوع في تأييد كاسح، وللوزراء ولاعضاء الكنيست الآخرين الذين انتظروا مدة طويلة ليقرروا من الذي سيؤيدونه. ولكن يوجد شيء آخر ايضا. ان الاعلان عن نية اولمرت عزل وزير الدفاع عمير بيرتس من منصبه رأته دوائر كثيرة حيلة اعلامية من الوسط القريب من باراك. هذا آخر شيء كان يحتاج اليه باراك الآن، أن يربطوا بينه وبين حيلة قذرة، أو خدعة تهدف الى عزل رئيس العمل من منصبه. إن الردود الشديدة من قبل أفراد العمل، الذين سارعوا الى الوقوف من وراء بيرتس، قد أثبتت ذلك. من اجل طرد هذه الشكوك فقط وُجد لباراك سبب حسن يدعو الى الاعلان عن المنافسة. أعلن باراك أمس عن أنه ينافس على ولاية وزارة الدفاع. دُفعت الحملة التنافسية على رئاسة الحكومة وكأنها قضية هامشية. ليس هذا شيئا عارضا. توشك أن تكون هذه استراتيجية باراك حتى الانتخابات الداخلية: لأنه حتى منتسبو العمل لا يؤمنون أنه في الفترة القريبة سيجلس في كرسي رئيس الحكومة شخص من قبلهم، فان الانتخابات في أيار (مايو) ليست على رئاسة الحكومة بل على الحقيبة الرفيعة التي أُعطيت لحزب العمل ـ حقيبة الأمن. وسيزعم باراك ان لا أحد أشد ملاءمة لهذا المنصب منه.

يمكن أن نكون على ثقة من شيء واحد الآن: ان طموح باراك لا ينتهي الى هناك. إن من يريده لحقيبة الأمن، سيحصل عليه رئيسا للحكومة بعد ذلك.

سيما كدمون
مراسلة الشؤون الحزبية
(يديعوت احرونوت) 2007/1/8

المشكلة لا تكمن في بيرتس وحده وانما في المرض المزمن المتمثل بسيطرة المستوى العسكري والأمني على السياسي مهما بلغت قوته

■ هناك شعاع ضوء في الظلام!، اهود باراك قرر خوض المنافسة على رئاسة حزب العمل. في الواقع وفقا لبنيامين بن اليعيزر ستكون المنافسة على منصب وزير الدفاع، أي شعور بالارتياح هذا، بعد أشهر طويلة جدا كان فيها أمن الدولة مهدورا بيد رئيس حكومة تاجر ووزير دفاع مبتدىء، سيجلس في مقر وزارة الدفاع في تل ابيب قائد عسكري متفوق وصاحب خبرة في المعارك. لن يخطر عنده في بال أي ضابط أن يدخل الى رام الله في الوقت الذي تخرج فيه الحكومة الى لقاء مع زعيم عربي. الجيش لا يستطيع خداع وتضليل من يعرف حقيقة الامور من الداخل بمناورات تشبه تلك التي يقوم بها المستوى العسكري للمستوى السياسي.

طالما بقي باراك في وزارة الدفاع لن يكون بامكان رئيس هيئة الاركان ان يجر الدولة الى حرب عدمية. تحت قيادته لن يسمح أي قائد منطقة لنفسه بالانتفاض ضد قرار الحكومة بفرض «تسهيلات» في المناطق. أخيرا سيكون من الممكن النوم بطمأنينة وهدوء.

فهل هذا صحيح؟ أبدا لا. صحيح أن اولمرت يتحمل مسؤولية الفوضى في كل ما يتعلق بتحديد أهداف الحرب الأخيرة في لبنان، وصحيح أن عمير بيرتس فقد صلته مع القادة العسكريين وليس مع رئيس الوزراء فقط. في وزارة الدفاع لن يشعروا بغياب الوزير اذا اتخذ قرارا شجاعا بالانتقال الى وزارة الرفاه الاجتماعي.

ولكن الماضي غير البعيد يشير الى أن الخلاص لن يأتي من استبدال عمير بيرتس بجنرال أو بأدميرال. البروفيسور شلومو بن عامي الذي كان وزيرا للخارجية ووزيرا للأمن الداخلي في حكومة باراك تطرق في كتابه «جبهة من دون عمق داخلي» الى العلاقات غير السليمة التي كانت سائدة بين المستوى السياسي وقيادة الجيش.

«باراك ناور بصورة جيدة مع الحفاظ على نهج التفاوض والضغط لاستئناف المفاوضات»، كتب بن عامي، «ولكن رئيس الوزراء فشل وفشلنا كلنا معه في نقطة واحدة ـ عدم السيطرة على الفجوة الناشئة بين التعليمات التي صدرت للجيش وبين تطبيقها على الارض. ديناميكية رد الفعل العسكري كانت في بعض الاحيان أكبر بعشرات الأضعاف من تلك التي سُمح بها، أو من روحية التصريح الذي أعطته الحكومة.. كان لقيادة الجيش جدول اعمال مغاير وروح قادته عبرت عن غضب منفلت مندفع أدى في نهاية المطاف الى توسيع دائرة العنف السحرية المغلقة بدلا من تقليصها». كما أن الوزير أمنون ليبكين شاحك لم ينجح في كبح جماح خليفته في ديوان رئاسة الاركان، شاؤول موفاز، والوصول الى وقف اطلاق نار مع القيادة الفلسطينية.

اولمرت وبيرتس سقطا ضحية لنفس المرض المزمن الذي عانى منه رئيس الوزراء ووزير الدفاع باراك مثل اغلبية من سبقوه، واولئك الذين جاؤوا بعده. التجربة العسكرية لم تُحصن حتى بطل اسرائيل اريئيل شارون ووزير الدفاع في حكومته العميد المتقاعد بنيامين بن اليعيزر من متلازمة الذيل العسكري الذي يضرب مؤخرة الكلب السياسي.

إثر قرار حكومة شارون بانسحاب الجيش من مناطق السلطة الفلسطينية في الخليل صرح موفاز لوسائل الاعلام بأنه طالما «لم تقم السلطة الفلسطينية باحباط الارهاب والتصدي له» فانه ـ الذي يرتدي زي الجندي رقم واحد ـ «يعارض اعطاء تسهيلات تنطوي على خطورة أمنية وتشكل صعوبة على توفير الأمن لمواطني اسرائيل ولجنود الجيش الاسرائيلي».

اريئيل شارون غضب، وبن اليعيزر وبّخ وموفاز ضحك. كلنا ندفع ثمن فقدان السيطرة على هيئة الاركان التي قررت تصفية السلطة الفلسطينية. المهمة انتهت بنجاح كبير: ياسر عرفات رحل، وخالد مشعل جاء. رئيس هيئة اركان ذهب، ورئيس هيئة اركان جاء، ومسيرة الحماقة تتواصل.

موفاز لم يبتدع هذا النهج. هو واصل تقاليد من سبقوه بمن فيهم رئيس هيئة الاركان باراك وجنرالاته. حتى رئيس الحكومة اسحق رابين، صاحب الماضي العسكري التليد، لم ينجح في «كي وعيهم» واقناعهم بأن المناطق لم تعد ارض المستوطنين. إعتاق بيرتس من (عدم) السيطرة على الجيش وتعيينه في منصب «مدني» هو خطوة ضرورية بالتأكيد. نقل السيطرة مرة والى الأبد عن السياسة الأمنية (والسلام) من يد المستوى العسكري الى يد المستوى السياسي أكثر حيوية وضرورة بأضعاف المرات.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2007/1/8